الأمم المتحدة

A/74/453

الجمعية العامة

Distr.: General
25 September 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يُشرِّفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان الخطي الذي أدلى به وفد جمهورية الصين الشعبية في إطار ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبداها دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) **دجانغ** دجون
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

011019 270919 19-16547 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

بيان الوفد الدائم لجمهورية الصين الشعبية المدلى به في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أبداها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المناقشة العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

يود الوفد الصيني بموجب هذه الرسالة أن يمارس حق الرد على الملاحظات الصادرة عن الولايات المتحدة خلال المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ففي تلك الملاحظات، تجاهلت الولايات المتحدة حقائق أساسية، وهو أمر تعرب الصين عن معارضتها الشديدة له.

وعلى مدى أكثر السنوات الـ ٤٠ الماضية وما يزيد، دأبت الصين على الإصلاح والانفتاح والتمسك بمسار النهج الاشتراكي بخصائص صينية. وحققت إنجازات حظيت باعتراف واسع النطاق. وتمكنت من انتشال ٨٠٠ مليون مواطن صيني من براثن الفقر، مما أسهم بأكثر من ٧٠ في المائة في جهود الحد من الفقر في العالم. وأصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر تاجر في السلع. ومنذ عام ٢٠٠٢ والصين تساهم بنحو ٣٠ في المائة في المتوسط السنوي للنمو في العالم باعتبارها محركا رئيسيا لعجلة الاقتصاد العالمي. وتعدّ الصين، باعتبارها أكبر البلدان النامية، أول بلد يحقق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي في طليعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتصدي للتحدي الذي يمثّله تغير المناخ. فهذه الإنجازات ليست هدايا من السماء، وإنما هي ثمرة للعمل الشاق الذي بذله الشعب الصيني.

وما زالت الصين، باعتبارها أكبر البلدان النامية، ثابتةً في التقيّد بالالتزامات التي تعهّدت بها إثر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والوفاء بالتزاماتها بصفتها عضوا في منظمة التجارة العالمية بشأن التعريفات الجمركية، والتجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والشفافية. ولم يُستغل أي بلد بسبب عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية. بل إن العالم برمّته استفاد من السوق الصينية الكبيرة. فلا وجود لما يسمى الإضرار بمصالح البلدان الأخرى.

إن الصين تلتزم بقواعد منظمة التجارة العالمية وتمتثل لالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية، وتعامِل حقوق الملكية الفكرية للشركات الصينية والأجنبية وتحميها على قدم المساواة. وفي العام الماضي، أنفقت الصين ٣٥,٨ بليون دولار على شراء الممتلكات الفكرية، فاحتلت بذلك المركز الرابع في العالم. ولا يلزم أي قانون صيني المستثمرين الأجانب بنقل التكنولوجيا الإلزامي. بل إن قانون الاستثمار الأجنبي الصادر حديثاً يحظر صراحةً نقل التكنولوجيا القسري باستخدام الوسائل الإدارية. ومن الضروري للصين أن تشجّع تهيئة بيئة من الدرجة الأولى للأعمال والابتكار، والأهم من ذلك أن تحقِّق تنمية ذات نوعية رفيعة للاقتصاد الصيني.

والولايات المتحدة، ببدئها حرباً تجارية من جانب واحد ضد الصين، تكون قد انتهكت قواعد منظمة التجارة العالمية. فالحرب التجارية تضر بمصالح الصين وتعرقل السير العادي للنظام الاقتصادي والتجاري الدولي، وتخلّف آثارا ركودية على الاقتصاد العالمي. والصين لا ترغب في خوض حرب تجارية. غير أنها لن تتنازل أبدا عن القضايا المبدئية. وينبغي للجانبين أن يتوصّلا إلى حل يكون مقبول للطرفين من خلال الحوار والتشاور على قدم المساواة.

وأما شؤون هونغ كونغ فهي شؤون داخلية للصين ولن يتم التسامح مع أي تدخل أجنبي فيها. فحكومة الصين تتبع فيها مبدأ ''بلد واحدة، ونظامان'' و ''سكان هونغ كونغ يديرون هونغ كونغ''، وحكم ذاتي إلى حد كبير. ونحن عازمون على التمسك بسيادة الصين وأمنها ومصالحها الإنمائية والحفاظ على ازدهار هونغ كونغ واستقراره. فالإعلان المشترك بين الصين والمملكة المتحدة يشكِّل وثيقة هامة تتعلق بعودة هونغ كونغ إلى الصين والترتيبات المؤقتة ذات الصلة. وقد انتهى تنفيذ الجزء المتعلق بالمملكة المتحدة. ولا يحق لأي بلد أو منظمة التدخل في شؤون هونغ كونغ باتخاذ الإعلان المشترك ذريعةً لذلك.

وقد لاحظنا مما ذكرته الولايات المتحدة أنها تريد شركاء وسلاما، لا خصوما وحروبا. والصين مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة من أجل تسوية خلافاتهما، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، عن طريق الحوار والسعي إلى تحقيق التعاون المفيد للطرفين، والنهوض على نحو مشترك بالعلاقات بين الصين والولايات المتحدة على أساس التنسيق والتعاون والاستقرار. فهذا المسعى يخدم مصالح الصين والولايات المتحدة معاً، ويلبي التوقعات المشتركة للمجتمع الدولي.